الطاهر المعلم يعلن استقالته رداً على استبعاد الحكومة حزب قلبي لمدة أسبوعين

فاز في انتخابات ٢٠١٧ بأغلبية ساحقة وتعهد بالتصدي للفساد

الطاهر المعلم في حفل تنصيبه رئيساً للحكومة

لندن – الحياة

أعلن رئيس الحكومة الطاهر المعلم استقالته من منصبه وحزبه «قلبي» بعد أسبوعين فقط من تنصيبه رئيساً للحكومة، وذلك احتجاجاً على استبعاد حزبه من الائتلاف الحاكم الذي شكلته الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 15 آذار/مارس الجاري.

وقال المعلم في كلمة مقتضبة بثها التلفزيون الرسمي مساء أمس الأحد: «لقد أمضيت حياتي السياسية كلها أقاتل الفساد والمحسوبية، وأعتقد أن حزبي قلبي هو الأكثر تأهيلاً لتولي هذه المهمة، لذلك أرى أن من واجبي الاستقالة من منصبي وحزبي، لأن الائتلاف الحاكم الجديد لا يريد حزبي في صفوفه».

وأضاف: «لا أريد أن أكون عقبة في طريق الحكومة الجديدة، وأتمنى لها التوفيق في مهمتها الصعبة».

وكان المعلم قد أعلن في وقت سابق من الشهر الجاري أن حزبه سيخوض الانتخابات منفرداً، وأنه لن يتحالف مع أي من الأحزاب الأخرى، وهو ما اعتبره كثيرون مغامرة كبيرة، خصوصاً أن استطلاعات الرأي كانت تشير إلى أن حزب قلبي لن يحصل على أكثر من 5 في المئة من أصوات الناخبين.

وقد أثبتت النتائج صحة هذه التوقعات، إذ حصل الحزب على 4.8 في المئة من الأصوات، أي ما يعادل 120 ألف صوت تقريباً، وهي نسبة لا تؤهله للحصول على أي مقعد في البرلمان الذي يضم 300 مقعد.

وفاز حزب «الحرية والعدالة» بزعامة رئيس الوزراء السابق عادل منصور بأغلبية ساحقة، إذ حصل على 187 مقعداً، أي ما يعادل 62 في المئة من إجمالي عدد المقاعد، وهو ما يكفيه لتشكيل الحكومة من دون الحاجة إلى أي شريك آخر.

وقال منصور في كلمة له أمام أنصاره في مقر الحزب في وسط العاصمة: «لقد وعدتكم بأن نعمل بجد لتحقيق الإصلاح الذي تريدونه، وها نحن نفي بوعدنا، وسنبدأ العمل فوراً على تنفيذ برنامجنا الانتخابي».

وأضاف: «سنعمل على تحسين الخدمات العامة، وعلى رأسها التعليم والصحة، وسنكافح الفساد بكل قوة، ولن نسمح لأحد بالعبث بأموال الشعب».

وتعهد منصور بتشكيل حكومة تكنوقراط، تضم وزراء من ذوي الخبرة والكفاءة، بعيداً عن المحسوبية والتجاذبات السياسية، وقال: «سنختار الوزراء على أساس الكفاءة والنزاهة، وليس على أساس الولاءات الحزبية».

وأشار إلى أن أولى القرارات التي ستتخذها حكومته ستكون رفع الحد الأدنى للأجور، وزيادة المخصصات المالية للمتقاعدين، وإلغاء الضرائب المفروضة على الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأكد أن هذه القرارات ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من أيار/مايو المقبل، أي بعد أسبوع واحد من تشكيل الحكومة.

وفي المقابل، حذر خبراء اقتصاديون من أن هذه الوعود قد تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وإلى تفاقم التضخم الذي بلغ 12 في المئة في نهاية العام الماضي.

وقال الخبير الاقتصادي سامر فهمي في تصريح لـ«الحياة»: «لا أعتقد أن الحكومة الجديدة تملك خيارات كثيرة، فإما أن تلتزم بوعودها وتتحمل العواقب، أو أن تتراجع عنها وتخسر ثقة الناخبين».

وأضاف: «الأيام المئة الأولى ستكون حاسمة، وسنرى إن كانت الحكومة ستتمكن من الوفاء بوعودها أم لا».

وتأتي هذه الانتخابات بعد أشهر من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في كانون الثاني/يناير الماضي، وطالب المحتجون خلالها بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة، وبمحاسبة المسؤولين عن الفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة خلال السنوات العشر الماضية.

وقد استجابت الحكومة السابقة لبعض هذه المطالب، فأعلنت في شباط/فبراير الماضي عن إجراء انتخابات مبكرة، وعن تعديل بعض مواد الدستور، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة الشارع الذي واصل احتجاجاته حتى موعد الانتخابات.

وشهدت العاصمة وعدد من المدن الكبرى انتشاراً أمنياً كثيفاً يوم الاقتراع، وذلك تحسباً لأي أعمال شغب أو محاولات لتعطيل العملية الانتخابية، إلا أن اليوم مر بهدوء نسبي، باستثناء بعض الحوادث البسيطة التي تم احتواؤها بسرعة.

وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 62 في المئة، وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بالانتخابات السابقة، وقد عزاها مراقبون إلى رغبة الناخبين في التغيير بعد سنوات من الإحباط السياسي.

وأكد المراقبون الدوليون الذين أشرفوا على العملية الانتخابية أنها جرت بشكل عام بنزاهة وشفافية، وأن النتائج تعكس إرادة الناخبين بشكل واضح.

وقال رئيس بعثة المراقبين الأوروبيين في تقرير أولي: «لقد شهدنا عملية انتخابية منظمة بشكل جيد، ولم نرصد أي تجاوزات كبيرة يمكن أن تؤثر على النتائج».

وأضاف: «نأمل أن تتمكن الحكومة الجديدة من معالجة المشكلات التي أشار إليها الناخبون، وأن تعمل على تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات